جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة في التشريع العراقي

(دراسة مقارنة)

أطروحة تقدَّم بها الباحث **(محمد حاتم محيسن)** إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة القانون العام

بإشراف
الاستاذ الدكتور

محمد حميد عبد ياسر

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء: الآية ١٢٣

إقرار المشرف

أشـهد أن إعـداد هـذه الأطروحـة الموسـومة بـ (**أثـر الحكـم الجزائـي علـى المسـؤولية الانضباطية لرجل الشرطة في التشريع العراقي: دراسـة مقارنـة**) والتي تقدم بها الطالب (**محمد حاتم محيسن**) قد جرى تحت اشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة القانون العام/ القانون الجزائي.

التوقيع:

الاسم: أ. د. محمد حميد عبد ياسر

التاريخ: / / ٢٠٢٥

((توصية رئيس القسم))

استنادا إلى التعليمات النافذة والتوصية المقدمة من قبل السيد المشرف، أرشح أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (**أثـر الحكـم الجزائـي علـى المسـؤولية الانضـباطية لرجـل الشـرطة فـي التشـريع العراقي: دراسة مقارنة**)، للمناقشة العلمية.

التوقيع:

الاسم:

رئيس قسم القانون

التاريخ: / / ٢٠٢٥

إهداء

إلى روح والدي الحبيب رحمة الله واسكنه فسيح جناته . . . الذي علمني معنى الصبر، وغرس في قلبي حب العلم . . . اهدي هذا العمل وفاءً لذكراه العطرة، وامتنانا لما . . . قدمه لي من دعاء ودعم لا ينقطع حتى بعد الرحيل

إلى من غمرتنا بحبها طوال حياتها . . . أمي، ثم أمي، ثم أمي أطال الله بعمرها

إلى سندي ومصدر فخري وقوتي . . . أخوتي ماجد وفوزي واحمد حفظهما الله

إلى اختي العزيزة ورفيقة دربي أيمان

إلى اخي المرحوم حيدر . . . جمعنا الله واياه في الفردوس الأعلى

إلى من رافقتني نحو أحلامي خطوة بخطوة . . . وتحملت مني ليالي اعتكافي من أجل بلوغ أحلامي . . . زوجتي حفظكِ الله لي

إلى أمل الغد ومصدر سعادتي وبهائي . . . أولادي تبارك وملاك وزهراء وحيدر وعباس حفظكم الله ووفقكم

إلى من علمني حرفاً . . . أساتذتي

اللهم احفِظهم جميعاً

الباحث

شكر وامتنأن

قال تعالى في محكم كتابهِ الكريم: **بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ:**

﴿... **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...**﴾ صدق الله العلي العظيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى ال محمد وصحبه في كل لمحة ونفس، بعدد كل معلوم لك.

وبعد الشكر والحمد لله تعالى لما أتم على من نعمة في اكمال كتابة هذهِ الأطروحة لا يسعني إلّا أن أتقدم بوافر الشكر والإمتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور (**محمد حميد عبد**) أستاذ القانون الجزائي، وِما قدّم لي من توجيهات علمية سديدة في إرساء دعائم هذهِ الأطروحة وأحكام محتواها حتى أضحت بصورتها الحالية، فله منّي كلّ الشكر والامتنان.

وبعد ذلك كأن لابد لي أن أشكر كلّ من مد لي يد العون وأخصُ بالذكر أخي وزميلي (**رائد غالب حسن**)، وكذلك أخي وزميلي (**سلمان حسين سلمان**)، متمنيّاً لهم التوفيق والصحة والعطاء المستمر.

واتقدم بأسمى معاني الشكر والإمتنان إلى أساتذتي الأفاضل في المرحلة التحضيرية وأخصُ بالذكر وعلى راسهم الأستاذ الدكتور (**زيد عدنان محسن**) عميد المعهد، والأستاذ الدكتور (**صعب ناجي عبود**)، والأستاذ الدكتور (**خالد خضير دحام**)، والأستاذ الدكتور (**علي عادل كاشف الغطاء**)، والأستاذ الدكتور (**حيدر كاظم القريشي**)، والأستاذ الدكتور (**سعيد غافل**)، والأستاذ الدكتور (**أحمد عبيس الفتلاوي**) والأستاذة الدكتورة (**سناء محمد سدخأن**)، لما بذلوه من جهد وتوجيهات وإرشادات تقويمية، ولكي يزداد شكري كأن لابد لي أن أتوجه بالشكر والثناء لأساتذتي (**رئيس وأعضاء لجنة المناقشة**) لتفضلهم قبول مناقشة اطروحتي وقراءتها وتدقيقها ومناقشتها وتصويبها نحو وجهتها المثلى فلهم مني جزيل الشكر والاحترام.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى (**منتسبي مكتبة كلّية القانون/ جامعة بغداد**) و(**مكتبة كلّية القانون/ جامعة النهرين**) و(**مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا**) و(**مكتبة كلّية الشرطة**) و(**مكتبة المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري**) و(**مكتبة الطاهر في جمهورية مصر العربية**)، وأتقدم بالشكر والامتنان إلى (محكمة تمييز قوى الأمن الداخلي) لمساعدتي في الحصول على القرارات القضائية ذات الصلة بالموضوع.

والحمد لله ربّ العالمين ✍ **الباحث**

المستخلص

تناولت هذه الدراسة "أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة في التشريع العراقي" العلاقة بين الحكم الجزائي الصادر ضد رجل الشرطة وتأثيره على المسؤولية الانضباطية في النظام القانوني العراقي. وتم تسليط الضوء على الآثار القانونية المترتبة على صدور حكم جنائي بحق رجل الشرطة سواء بالإدانة أو بالبراءة، وكيفية تأثير ذلك على وضعه الوظيفي وواجبه الانضباطي وفقًا للتشريعات العراقية السارية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، عن طريق تحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية العراقية ومقارنتها مع مثيلاتها في بعض الدول العربية، للوصول إلى نتائج دقيقة حول نطاق التأثير المتبادل بين الحكم الجزائي والمساءلة الانضباطية

وفي هذا الشأن كأن من الواجب استعراض الموقف التشريعي والفقهي والقضائي من هذه العلاقة ، ففي الفصل الاول تناولت الاطار المفاهيمي للحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة بهدف تأصيل المفاهيم القانونية المرتبطة بالحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، عبر مبحثين رئيسيين.

تناول المبحث الأول مفهوم الحكم الجزائي من حيث التعريف اللغوي والفقهي والقضائي، وأوضح أن الحكم الجزائي هو القرار الصادر عن محكمة مختصة يفصل في الدعوى الجزائية، ويكون له حجية إذا استوفى شروطًا قانونية أبرزها: صدوره بعد مداولة، التوقيع عليه، النطق به علنًا، واكتسابه للدرجة القطعية. وقد بيّنت الدراسة أن الحكم البات يُعد حجة فيما فصل فيه أمام السلطات الأخرى، لا سيما التأديبية، ما دام قد صدر من جهة مختصة وفصل نهائيًا في الواقعة.

أما في المبحث الثاني، فقد تم توضيح مفهوم رجل الشرطة من الناحية القانونية، وتحديد المقصود بالمسؤولية الانضباطية بوصفها أداة لتقويم السلوك الوظيفي داخل جهاز الشرطة. وتبين أن المخالفة الانضباطية لا يشترط فيها النص كالجريمة الجزائية، بل تُقدر وفق ما يخالف واجبات الوظيفة، دون حاجة إلى ارتكاب جريمة. كما أن المسؤولية الانضباطية تُعد مستقلة عن المسؤولية الجزائية، إلا إذا صدر حكم باتٍّ في ذات الواقعة، ففي هذه الحالة يترتب على الحكم الجزائي حجية أمام الجهة الانضباطية.

اما الفصل الثاني فقد بينا الاثار الموضوعية للحكم الجزائي الصادرة ضد رجل الشرطة اذ يبحث هذا الفصل في الأثر الموضوعي الذي يتركه الحكم الجزائي البات على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، مبينًا كيف أن الحكم الجزائي، حينما يصدر عن جهة قضائية مختصة ويصبح نهائيًا، يُعد حجة فيما ثبت فيه من وقائع ووصف قانوني للفعل، ويُحتج به أمام الجهات الانضباطية ، وبين كذلك الاثار التي تترتب على الحكم الجزائي ومنها الطرد والاخراج.

ويركّز الفصل على أن هذا الأثر لا يتعدى نطاق الثبوت الموضوعي للواقعة، دون أن يُقيّد الجهة الانضباطية من حيث تقدير الجزاء الانضباطي المناسب، نظرًا لاختلاف الطبيعة القانونية لكل من المسؤوليتين. كما يُبيّن أن الحكم بالبراءة لا يمنع من المساءلة الانضباطية متى ما ثبت أن الفعل يشكل إخلالًا بواجبات الوظيفة، حتى إن لم يُشكّل جريمة جنائية.

واستندت الدراسة إلى تحليل النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية، وآراء الفقه، مع إبراز التكييف القانوني للعلاقة بين الحكم الجزائي والقرار الانضباطي ضمن إطار الوظيفة العامة وضرورات حماية المرفق الأمني.

اما الفصل الثالث فقد بينا الاثار والقيود الاجرائية على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة اذ يُسلّط هذا الفصل الضوء على البعد الإجرائي للعلاقة بين الحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، من خلال محورين رئيسيين :**الآثار الإجرائية** و**القيود القانونية** التي تحكم هذه العلاقة.

في المبحث الأول، يتناول الفصل الإجراءات التي تترتب على صدور حكم جنائي بحق رجل الشرطة، مثل إشعار الجهات الانضباطية المختصة، وبدء التحقيق الإداري، والإيقاف عن العمل، إضافة إلى تحديد الجهة المختصة بالمساءلة الانضباطية وطبيعة الحكم الصادر منها

أما المبحث الثاني، فيركز على القيود الإجرائية التي تحد من سلطة الجهات الانضباطية في مباشرة المسؤولية، والتي تتعلق بنفاذ الحكم الجزائي أو نوعه، كصدور حكم مع ايقاف تنفيذ العقوبة الاصلية، أو تلك المبنية على أسباب شكلية كلحكم الجزائي الاجنبي والمنعدم، مما يفرض على الجهة الانضباطية التقيد بضوابط تضمن احترام حجية الأحكام القضائية مع الحفاظ على خصوصية النظام الانضباطي. خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

((المحتويات))

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
إقرار المشرف	ب
الإهداء	ج
الشكر والامتنان	د
المستخلص	هـ- و
المحتويات	ز- ي
المقدمة	١-٨
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة	٩-٩٨
المبحث الأول: مفهوم الحكم الجزائي وحجيته	١٠-٥٩
المطلب الأول: ماهية الحكم الجزائي	١٠-٣٥
• الفرع الأول: تعريف الحكم الجزائي	١٠-١٦
• الفرع الثاني : شروط صحة الحكم الجزائي وحجيته	١٦-٣٥
المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة	٣٥-٥٩
• الفرع الأول: تعريف رجل الشرطة	٣٥-٤٠
• الفرع الثاني : مسؤولية رجل الشرطة الانضباطية وأركانها	٤٠-٥٩
المبحث الثاني : العلاقة بين الجريمة الجنائية والمخالفة الانضباطية	٥٩-٩٨
المطلب الأول: حدود استقلال المخالفة الانضباطية عن الجريمة الجزائية	٦٠-٧١
• الفرع الأول: استقلال المخالفة الانضباطية عن الجريمة الجزائية	٦١-٦٧
• الفرع الثاني : اوجه ارتباط المخالفة الانضباطية بالجريمة الجزائية	٦٧-٧١
المطلب الثاني : ذاتية المخالفة الانضباطية والجريمة الجزائية	٧١-٩٨
• الفرع الأول: مظاهر التداخل بين الجريمة الجنائية والمخالفة الانضباطية	٧٢-٨١

• الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الجريمة الجنائية والمخالفة الانضباطية	٨١-٩٨
الفصل الثاني : الأثر الموضوعي للحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة	٩٩-٢٠٢
المبحث الأول: الأثر الموضوعي للحكم الجزائي الصادر بالإدانة أمام الجهات الانضباطية	١٠٠-١٦٠
المطلب الأول: أثر الحكم الجزائي الصادر بالإدانة في الجرائم المخلة بالشرف والأمانة على المسؤولية الانضباطية	١٠١-١٣٣
• الفرع الأول: مفهوم الطرد من الخدمة كاثر للجرائم المخلة بالشرف والأمانة	١٠٢-١١٧
• الفرع الثاني : الأساس القانوني للطرد من الخدمة واثاره	١١٧-١٣٣
المطلب الثاني : أثر الحكم الجزائي الصادر بالإدانة في الجرائم غير المخلة بالشرف والأمانة على المسؤولية الانضباطية	١٣٣-١٦٠
• الفرع الأول: أثر الحكم الصادر بالإدانة في الجرائم غير المخلة بالشرف والأمانة	١٣٣-١٤٠
• الفرع الثاني : مفهوم عقوبة الإخراج كاثر للحكم الجزائي واثارها	١٤٠-١٦٠
المبحث الثاني : الأثر الموضوعي للحكم الجزائي الصادر بغير الإدانة أمام الجهات الانضباطية	١٦١-٢٠٢
المطلب الأول: الاثر المترتب على الحكم الصادر بالبراءة	١٦١-١٨٢
• الفرع الاول : الحجية المطلقة للحكم الجزائي الذي يصدر بالبراءة أمام الجهات الانضباطية	١٦٢-١٦٨
• الفرع الثاني: الحجية النسبية للحكم الجزائي الذي يصدر بالبراءة أمام الجهات الانضباطية	١٦٨-١٧٨
المطلب الثاني : أثر الحكم الجزائي الصادر بانقضاء وسقوط الدعوى الجزائية على المسؤولية الانضباطية	١٧٨-٢٠٢

• الفرع الأول: أثر الحكم الجزائي الصادر بانقضاء الدعوى الجزائية	١٧٩-١٩٤
• الفرع الثاني : أثر الحكم الجزائي الصادر بسقوط الدعوى الجزائية	١٩٤-٢٠٢
الفصل الثالث: الأثار والقيود الاجرائية للحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة	٢٠٣-٢٨٩
المبحث الأول: الآثار الإجرائية المترتبة على الحكم الجزائي وتأثيرها على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة	٢٠٤-٢٥٣
المطلب الأول: اشعار السلطات التي يخضع لها رجل الشرطة	٢٠٤-٢٢٨
• الفرع الأول مضمون الاشعار	٢٠٦-٢١٢
• الفرع الثاني : أثار واجراءات الاشعار	٢١٢-٢٢٨
المطلب الثاني : الجهات المختصة بمباشرة الإجراءات الانضباطية بحق رجل الشرطة وطبيعة الجزاء الانضباطي	٢٢٨-٢٥٣
• الفرع الأول: الجهات المختصة بتوقيع الجزاء الانضباطي	٢٢٩-٢٤٩
• الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لقرار فرض الجزاء الانضباطي على رجل الشرطة	٢٤٩-٢٥٣
المبحث الثاني : القيود القانونية التي قد تحول دون اتخاذ إجراءات انضباطية	٢٥٤-٢٨٩
المطلب الأول: ايقاف تنفيذ العقوبة	٢٥٤-
• الفرع الأول: ماهية وقف تنفيذ العقوبة	٢٥٥-٢٥٩
• الفرع الثاني : أثر ايقاف تنفيذ العقوبة على اتخاذ الإجراءات والعقوبة الانضباطية بحق رجل الشرطة	٢٥٩-٢٦٩
المطلب الثاني : القيود التي تمنع الجهات الانضباطية من الالتزام بحجية الحكم الجزائي	٢٦٩-٢٨٩
• الفرع الأول: القيود المتعلقة بأحكام المحاكم الاجنبية	٢٧٠-٢٨٠
• الفرع الثاني :القيود المتعلقة بالحكم الجزائي المنعدم	٢٨١-٢٨٩
الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات	٢٩٠-٢٩٨

الخاتمة	٢٩٠
الاستنتاجات	٢٩٠-٢٩٥
المقترحات	٢٩٥-٢٩٨
المصادر والمراجع	٢٩٩-٣١٩
المستخلص باللغة الإنكليزية	A – C

المقدمة

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة:

يُنشئ القانون بمفهومه الواسع الوظائف العامة، محددًا الحقوق والواجبات، ومن بينها تلك المتعلقة برجال الشرطة، وتقوم العلاقة بين رجل الشرطة والدولة وأجهزتها على أساس تنظيمي، إذ يُعَد رجل الشرطة ممثلاً لإرادة الدولة، يمارس سلطتها، وينفذ قوانينها.

وتشترط قوانين الوظيفة العامة في كثير من الأحيان أن يكون رجل الشرطة حسن السيرة والسلوك، يتمتع بسمعة طيبة، مؤهلاً لتحمّل مسؤوليات وظيفته التي تُحتّم عليه التحلي بالأخلاق الرفيعة، والبعد عن الشبهات التي قد تؤثر على صورته أمام المجتمع.

ومن هذا المنطلق، يصبح من البديهي ، ألّا يُعيّن في الوظائف الأمنية ولا يُستمر فيها، من صدر بحقه حكم جنائي أو عقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الاعتبار، لما لمثل هذا الحكم من دلالة على انحراف سلوك رجل الشرطة، ممّا يتنافى مع طبيعة الوظيفة العامة ومقتضياتها.

وفي بعض الأحيان، قد يرتكب رجل الشرطة فعلًا يُشكلّ جريمة جنائية وفي ذاته الوقت مخالفة انضباطية، ممّا يؤدي إلى مساءلته جنائيًا وانضباطيا. ورغم استقلال كلّ من الجريمتين، إلا أن العلاقة بينهما متشابكة، إذ يمكن أن تؤثر إحدى المسؤوليتين في الأخرى، لا سيما إذا صدر حكم جنائي بالإدانة، إذ يُعَدّ هذا الحكم دليلاً على مخالفة جسيمة تمس النزاهة أو النظام العام.

وقد أقرّ المشرّع العراقي بأن بعض الأحكام الجزائية تؤثر على المركز القانوني لرجل الشرطة، وتستدعي تحريك المساءلة الانضباطية ضده، ولاسيما أن كأن الحكم من النوع الذي يوجب أنهاء خدمته.

ولا يقتصر الأمر على الأحكام بالإدانة، بل تثير الأحكام الصادرة بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجزائية (لسقوطها أو لأي سبب آخر) إشكالات قانونية حول مدى حجيتها أمام السلطة الانضباطية، وإمكانية تحريك الدعوى الانضباطية استنادًا إليها.

تُعد الإجراءات الانضباطية المترتبة على صدور الحكم الجزائي بحق رجل الشرطة من المسائل البالغة الدقة، لما تنطوي عليه من تداخل بين سلطات متعددة (رئاسية، قضائية،

وإدارية)، وبين مقتضيات الحفاظ على كفاءة الجهاز الأمني من جهة، وضمانات العدالة الإجرائية من جهة أخرى. ولما كأن الحكم الجزائي يُلقي بظلاله على الوضع القانوني والانضباطي لرجل الشرطة، فقد أفرزت القوانين والأنظمة مجموعة من الآثار الإجرائية والقيود التي تُحدّد الإطار الذي تتحرك ضمنه الجهات الانضباطية.

ثانيا: أهمية الدراسة

تُعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على الآثار القانونية المترتبة على صدور حكم جزائي ضد رجل الشرطة، سواء كأن هذا الحكم بالإدانة أو بالبراءة، بهدف توضيح انعكاسات الأحكام الجزائية على العلاقة الوظيفية لرجل الشرطة. وتنبع أهمية هذه العلاقة من كونها لا تنتهي بمجرد صدور الحكم، بل قد تُحدث آثارًا قانونية ومالية مهمة تؤثر على الوضع الوظيفي لرجل الشرطة، بما في ذلك تحريك المسؤولية الانضباطية ضده.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضًا في توضيح الجوانب الإجرائية المتعلقة بتأديب رجل الشرطة عند صدور حكم جزائي بحقه، عن طريق تحديد الإجراءات المتبعة بين الجهات الانضباطية والمحاكم الجزائية والانضباطية عند صدور حكم جنائي ضد رجل الشرطة، مثل نظام الإشعار المتبادل بين الجهات الانضباطية والمحاكم المختصة التي تعد طرفًا في الدعوى الجزائية. وتسعى الدراسة إلى بيان دور الجهة المختصة في توقيع الجزاء الانضباطي بعد صدور الحكم الجزائي، وتحديد طبيعة القرار الانضباطي الصادر في هذا السياق، وما إذا كأن يُعدّ إجراءً انضباطيا بحتًا أو قرارًا إداريًا أو قضائيًا ناتجًا عن حكم جنائي بغرض إحداث أثر قانوني محدد، حتى وأن كأن هذا الأثر منصوصًا عليه قانونا ومرتبطًا بقوة القانون.

ثالثاً: الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، عن طريق توضيح طبيعة العلاقة بين الحكم الجزائي الصادر بحقه وبين مسؤوليته الانضباطية داخل الجهاز الوظيفي، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية تمس مركزه القانوني والوظيفي. وتسعى الدراسة إلى تحليل موقف التشريعات العراقية ذات الصلة، للكشف عن كيفية تعامل المشرّع العراقي مع حالة صدور حكم جنائي ضد رجل الشرطة، وما إذا كأن ذلك الحكم يؤدي إلى نتائج مباشرة على مسؤوليته الانضباطية.

وتسعى الدراسة كذلك إلى استكشاف الإشكالات العلمية والعملية التي تواجه الجهات الانضباطية عند التعامل مع هذه الأحكام، واقتراح المعالجات القانونية المناسبة لها، بما يحقق التوازن بين حماية حقوق رجل الشرطة من جهة، وضمان حسن سير المرفق الأمني العام من جهة أخرى، بالنظر إلى الطبيعة الحساسة التي تتميّز بها المؤسسات الأمنية.

رابعاً: إشكاليه الدراسة:

يثير موضوع حجية الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة العديد من التساؤلات والإشكاليات القانونية، أبرزها التداخل بين القواعد القانونية الجزائية والانضباطية، فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية. وينشأ عن هذا التداخل تساؤل جوهري حول مدى تأثير الحكم الجزائي، سواء صدر بالإدانة أم بالبراءة، على تحريك المسؤولية الانضباطية أو استمرارها بحق رجل الشرطة. فهل يتمتع هذا الحكم بحجية مطلقة أمام الجهات الانضباطية؟ أو أن لهذه السلطات سلطة تقديرية مستقلة في تقييم الوقائع واتخاذ القرار الانضباطي المناسب؟

وما تزال العديد من القضايا القانونية غير محسومة في هذا الإطار، ولا سيما ما يتعلق بمدى إلزام الحكم الجزائي للسلطات الانضباطية، وطبيعة العلاقة بين الجريمتين الجزائية والانضباطية: فهل تمثل الجريمة الجنائية ذاتها الجريمة الانضباطية؟ أو أن لكلّ منهما مقوماتها وخصائصها التي قد تستقل بها الجهة المختصة دون التأثر بحكم الجهة الأخرى؟

ومن أجل الوقوف على أبعاد هذه الإشكاليات، تسعى الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسة منها:

١- ما الأثر القانوني المترتب على رجل الشرطة في حال صدور حكم جزائي ضده، سواء أكان في جريمة مخلة بالشرف والأمانة أم غير مخلة؟
٢- ما الأثر الذي يمس مركز رجل الشرطة الوظيفي إذا قضت المحكمة الجزائية ببراءته ممّا اسند إليه من المحكمة الجزائية.؟
٣- ما الحكم إذا نقضت الدعوى الجزائية المقامة ضد رجل الشرطة في المحاكم الجزائية دون بلوغ الغاية النهائية منها بالصلح أو التنازل والوفاة أو سقوطها بالتقادم؟

٤- ما هي الإجراءات الانضباطية التي تترتب على صدور حكم جنائي؟ وما طبيعة العلاقة بين السلطات القضائية والانضباطية في هذا المجال؟

٥- ما الجهات المختصة بفرض الجزاء الانضباطي على رجل الشرطة بعد صدور حكم جنائي؟ وما طبيعة قرار فرض الجزاء الانضباطي؟

٦- ما الأثر القانوني الذي يترتب على صدور حكم جنائي مشمول بوقف تنفيذ العقوبة وهل يشكّل قيد في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق رجل الشرطة من قبل الجهات الانضباطية التي يخضع لها؟

٧- ماهي القيود التي تمنع الجهات الانضباطية من الالتزام بحجية الحكم الجزائي؟

خامساً: منهج الدراسة:

إذا كأن البحث العلمي يعني بذل الجهد في التحري، والبحث، والتتبع، والدراسة لموضوعٍ معين بغية الوصول إلى حقيقته، فأنه يتعيّن على الباحث أن يسلك منهجًا علميًا محددًا يسير على هداه ويلتزم به طيلة مراحل البحث.

وانطلاقا من هذه الأهمية، ارتأينا معالجة الإشكالية البحثية الحالية باعتماد **المنهجين التحليلي والمقارن**، عن طريق دراسة وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة في كلّ من **مصر وبعض النظم العربية**، ومقارنتها فيما بينهما.

ولا يخفى ما للمنهج المقارن من أهمية كبيرة في الدراسات القانونية، لما يوفره من إمكانية الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظام القانوني الوطني، بما يساهم في كشف أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد مواطن القصور أو التميّز في تلك النظم، سعيًا للوصول إلى نتائج علمية دقيقة ومقترحات واقعية قابلة للتطبيق.

سادساً: نطاق الدراسة

تحدد نطاق هذه الدراسة من خلال أربعة أبعاد رئيسية، هي النطاق الزماني، والمكاني، والمادي، والموضوعي، وذلك لضمان إحاطة البحث بمختلف الجوانب القانونية المتعلقة بموضوع "أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة"، مع مراعاة الدقة والشمول في التحليل.

أولاً: النطاق الزماني

يمتد النطاق الزماني من سنة ١٩٦٩، وهي سنة صدور قانون العقوبات العراقي رقم (١١١)، وحتى الوقت الحاضر (٢٠٢٥)، شاملاً كافة القوانين والتعديلات اللاحقة التي نظمت المسؤوليتين الجزائية والانضباطية لرجال الشرطة.

ثانيا: النطاق المكاني

يتركز البحث على النظام القـانوني في جمهورية العراق، باعتباره البيئة التشـريعية الأصلية للدراسة، مع الاستعانة بالتشريع المصري كنموذج مقارن، نظراً لتشابه الأنظمة القانونية في تنظيم العلاقة بين الحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية.

ثالثا: النطاق المادي

يشمل البحث دراسة القوانين العراقية ذات الصلة، ومنها: قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، قانون قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، قانون العقوبات العسكري رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧، قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨، قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠١، وقانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل. كما تشمل الدراسة القوانين المصرية المناظرة كقانون الاجراءات الجزائية المصري رقم (١٥٠) لسنة ١٩٥٠ وقانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧، وقانون هيئة الشرطة المصرية رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧١ المعدل وقانون القضاء العسكري المصري رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل وقانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ المعدل ، بالإضافة إلى الاجتهادات القضائية العسكرية والإدارية ذات العلاقة.

رابعا: النطاق الموضوعي

يتناول البحث أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، من حيث مدى ارتباط الحكم التأديبي بالحكم الجزائي، وإمكانية مساءلة رجل الشرطة انضباطياً رغم صدور حكم بالبراءة أو الإدانة، مع تحليل العلاقة بين النظامين الجزائي والانضباطي في ضوء النصوص القانونية والمبادئ الدستورية والقضائية.

سابعا: الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

تقتضي أخلاقيات وأدبيات البحث العلمي التعرض إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، سواء بصورة كلّية أو جزئية. وبناءً على ذلك، تم البحث والتقصي في العديد من المكتبات القانونية، فضلًا عن مصادر الأنترنت، ولم يتم العثور على دراسة متخصصة تناولت "أثر الحكم الجزائي في المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة في التشريع العراقي" بصورة مباشرة، وإنما وُجدت بعض الدراسات التي عالجت أجزاءً من الموضوع. ومن أبرز هذه الدراسات ما يأتي:

الدراسة الأولى:

الدكتور السيد فتوح محمد هنداوي، كلّية إدارة الأعمال – جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، بعنوان: "**أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية للموظف العام في النظام القانوني السعودي**" منشور في *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٧٤) لسنة ٢٠٢٠*. أقتصر الباحث في هذه الدراسة على بيان الأثر القانوني للحكم الجزائي في المسؤولية الانضباطية للموظف العام عن واقعة جرت ضمن نطاق الوظيفة العامة، سواء أكان الحكم بالإدانة، أم بعقوبة مقترنة بوقف التنفيذ، أو حتى في حال صدور حكم بالبراءة.

الدراسة الثانية:

محمد ممدوح غياث، كتاب بعنوان: "**أثر الحكم الجزائي على الجريمة الانضباطية وأركانها في ضمانات المحاكمات الانضباطية** " صادر عن *مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، عام ٢٠١٩*. أقتصر نطاق هذه الدراسة على بيان ماهية الجريمة الانضباطية ، وتحديد عناصر النظام الانضباطي، مع تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الجريمة الجزائية، مع التأكيد على استقلال كلّ منهما عن الآخر. وتناولت الدراسة الضمانات المقرّرة للمحاكمة الانضباطية ، سواء تلك السابقة لإجرائها أو المصاحبة لها أو اللاحقة عليها.

الدراسة الثالثة:

مها خليفة راشد الكبيسي " **إثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية للموظف العام في التشريع القطري – دراسة مقارنة** " رسالة ماجستير، كلّية القانون، جامعة قطر، عام ٢٠٢١. تناولت هذه الدراسة أثر الحكم الجزائي الصادر بحق الموظف العام في مسؤوليته

الانضباطية ، فضلاً عن تحديد الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين الجريمة الانضباطية والجريمة الجزائية، مع بيان حجية الأحكام الجزائية أمام الجهات الانضباطية في ضوء التشريع القطري

إلا أن دراستنا هذه تتميّز عن الدراسات السابقة من كتب ورسائل وأطاريح أُشير إليها أنفًا، في أن الباحث يسعى إلى الإحاطة بجميع الآثار القانونية المترتبة على الحكم الجزائي في نطاق المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، وذلك بالاستناد إلى ما ورد في التشريعات الخاصّة برجال الأمن، سواء في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ المُعدّل، أو قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ النافذ، وكذلك قانون العقوبات العسكري رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ المُعدّل، فضلًا عن باقي التشريعات العراقية ذات الصلة، مع إجراء مقارنة تحليلية مع نظيراتها من التشريعات الجزائية والأمنية والعسكرية في الدول محل الدراسة المقارنة.

وتناولت هذه الدراسة الأثر الموضوعي للحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة، سواء في الجرائم المخلة بالشرف والأمانة أو غير المخلة بهما، وبغضّ النظر عمّا إذا كأن الحكم بالإدانة أو بالبراءة، ومن بين تلك الآثار: الطرد والإخراج من الخدمة. مثلما تُسلّط الدراسة الضوء على الآثار والقيود الإجرائية المترتبة على الحكم الجزائي في هذا السياق سواء ما يتعلق بوقف تنفيذ العقوبة كقيد على اتخاذ الاجراءات الانضباطية وتنفيذ العقوبة بحق المتهم، او ما يتعلق بالحكم الاجنبي او الحكم المنعدم باعتباره قيد يمكن ان يعرقل اتخاذ الاجراءات بحق رجل الشرطة .

وسيتعمّق الباحث، قدر الإمكان، في تحليل الإشكاليات الواردة في النصوص التشريعية ذات الصلة بآثار الحكم الجزائي على مسؤولية رجل الشرطة، سعيًا إلى تقديم حلول عملية ونظرية مناسبة لها.

وبذلك، فأن الدراسات السابقة تبقى بعيدة كلّ البعد عن موضوع هذه الدراسة، إذ أنها تركز في الغالب على الموظف العام في نطاق المسؤولية الانضباطية وفق القانون الإداري، ولا تمتد إلى رجل الشرطة ضمن النظام الانضباطي الخاص به.

ثامناً: هيكلية الدراسة

تتكون خطة هذهِ الأطروحة "أثر الحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة في التشريع العراقي " من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، إذ تناول الباحث في **الفصل الأول** الاطار المفاهيمي للحكم الجزائي والمسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة ، وبواقع مبحثين، إذ أفراد الباحث **المبحث الأول** إلى مفهوم الحكم الجزائي وحجيته أمّا **المبحث الثاني** فخصصهُ الباحث العلاقة بين الجريمة الجنائية والمخالفة الانضباطية ، أمّا **الفصل الثاني** والذي سيتناول الباحث فيه الأثر الموضوعي للحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة وعلى مبحثين، إذ سيبيّن **المبحث الأول** منهُ الأثر الموضوعي للحكم الجزائي الصادر بالإدانة أمام الجهات الانضباطية ، وفي **المبحث الثاني** سيُبين الباحث الأثر الموضوعي الحكم الجزائي الصادر من غير إدانة أمام الجهات الانضباطية ، وبعد ذلك سينتقل الباحث إلى **الفصل الثالث** والمتضمن الاثار والقيود الاجرائية للحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة وبواقع مبحثين أيضاً، إذ سيكون **المبحث الأول** مخصص إلى الاثار الاجرائية للحكم الجزائي على المسؤولية الانضباطية لرجل الشرطة ، أمّا **المبحث الآخر** فسيُكرسهُ الباحث إلى القيود التي ترد على اتخاذ الإجراءات الانضباطية بحق رجل الشرطة.

وفي ختام هذهِ الأطروحة سيُضمن الباحث أبرز **الاستنتاجات** التي توصل إليها ومن ثم **المقترحات** التي ستقدم على ضوء ما توصلنا إليه في الدارسة.

والله ولي التوفيق